

## أكراد تركيا: الانقلاب على انقلاب النظام

فريقنا ولقد حققنا النجاح وهذا جعلهم يشعرون بالخوف. استبدال رؤساء البلديات بموظفي الحكومة هو قرار سياسي وليس قانونيا. إنه انقلاب نظمه أولئك الذين شاهدوا إحياء ثقافة وأسلوب حياة أرادوا القضاء عليه. ثمة شائعات الآن تقول إن 13 من رؤساء البلديات المنتخبين إلى حزب الشعوب الديمقراطي في ديار بكر سيتم استبدالهم قريبا. وتقول محافظة ديار بكر، التي أثارت الشائعات عن طريق طلب بيانات عن رؤساء البلديات، إن هذا إجراء روتيني وإنه لا توجد خطة لاستبدالهم بموظفي الحكومة. مع ذلك، لا يوجد تفسير لسبب أن مقدمة طلب البيانات تشير إلى "الإيقاف" ولا يوجد تفسير لأن الطلب جاء فقط بشأن رؤساء البلديات المنتخبين لحزب الشعوب الديمقراطي. وتبين الوثيقة المعنية في حد ذاتها ما هو الموضوع السياسي فحسب. لقد غاب القانون والعدالة منذ وقت طويل عن قاعات المحاكم في تركيا. كان هذا واضحا مرة أخرى في الحكم الصادر في الأسبوع الماضي على جنان كفتانجي أوغلو رئيسة حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي في إسطنبول.

## ليس حزب الشعوب الديمقراطي فحسب هو الذي يتعرض للتهديد، بل المعارضة بأسرها في تركيا معرضة لذلك

يقولون إن الحكم بالسجن لمدة 10 سنوات جاء بسبب التغيرات التي سبقتها كفتانجي أوغلو قبل سنوات، ولكن في الحقيقة جاء الحكم بالسجن بسبب دعوتها إلى تضامن أقوى مع الشعب الكردي وقطاعات أخرى مضطهدة من المجتمع التركي. تحمل هذه الحكومة ضغينة وغبضا ضد الشعب الكردي وضد اليساريين والنساء والأطفال وضد الطبيعة. من المستحيل توقع العدالة أو حكم القانون من مثل هذه العقول. لقد رأينا الخاسر الفادحة لحكم الإبراهيميين الذين عينتهم الحكومة لمدة عامين، وعدنا لإصلاح هذا الضرر. لم يبرأ أي من تصرفاتنا في الأشهر الأربعة التي أعقبت الانتخابات فرض الحكومة لتعيين الإبراهيميين. ليس حزب الشعوب الديمقراطي فحسب هو الذي يتعرض للتهديد، بل المعارضة بأسرها في تركيا معرضة لذلك. تطلق الحكومة الآن تهديدها على رؤوسهم مثل سيف ديومقليس. ونظرا لأننا لن نسجم بانجراف البلد إلى حفرة نظام الرجل الواحد، فقد استولوا على بلداننا، مما وجه ضربة لإرادة الشعب. هذه هي النقطة الأساسية التي ينبغي فهمها. لقد عينت الحكومة الإبراهيميين قبل عامين، وما الذي فعلوه، بخلاف إفراغ خزائن البلدية؟ كانت العمة الأولى التي قاموا بها هي إزالة عناصر اللغة والثقافة الكردية من البلدية، وتبديد المكاسب التي حققها المرأة ومحاولة تشيئة جيل من الشباب المذعن دون أي جدال. كشف استطلاع أجرته شركة أبحاث أن 81 بالمئة من سكان ديار بكر يرفضون المعينين الذين جاءت بهم الحكومة، ووصلنا على تأييد 63 بالمئة من المدينة في انتخابات الحادي والثلاثين من مارس. لذلك، ليس فقط أولئك الذين صوتوا لصالحنا هم الذين يعارضون هذا الوضع الذي فرضته الحكومة. الناس من قاعدة الناخبين التابعة للحكومة يتفقون معنا أيضا. إن التزام الصمت في وجه الاضطهاد يعني التواطؤ، لذلك يجب أن نرفع أصواتنا بكل طريقة ممكنة ونوضح أننا لسنا في صفهم. أكثر ما يخيفهم الوحدة والتكاتف. إنهم خائفون من الناس. نحن الشعب، لذلك الأمر متروك لنا للوقوف معا. نحن مستقبل هذا البلد. نحن الذين يدعون إلى وقف الفساد، لذلك، من أجل هذا البلد وشعبه، يجب أن نطالب بإنهاء الانقلابات والمعينين الحكوميين.

عدنان سلجوق مزركلي  
عمدة مدينة ديار بكر  
المعزول من السلطات التركية

في التاسع عشر من أغسطس، استقبلت جمهورية تركيا على الانقلاب. تمثل هذا الانقلاب في واقع الأمر في استبدالي وكذلك استبدال أحمد تورك وبديعة أوزكرك جه أرتان، رؤساء البلديات المنتخبين من حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد بمعينين حكوميين. في إطار المفهوم القانوني، كان الهدف من المعينين الذين جاءت بهم الحكومة، أو "الأوصياء"، معالجة الإفتقار إلى الإدارة في الشركات المتعثرة من خلال استقدام موظفين قادرين على إعادة هيكلتها. في ضوء ذلك، لم يكن ما حدث لبلديتنا في جنوب شرق تركيا سوى انقلاب.

يمكن للمرء أن يعود إلى تاريخ تركيا الحديث لفهم المنطق وراء هذا الانقلاب. في عام 2014، حينما كانت عملية السلام التي أطلقها الحزب الحاكم في تركيا وحزب العمال الكردستاني ووعده بالديمقراطية الحقيقية لا تزال قائمة، كان حزب السلام والديمقراطية، الحزب الشقيق لحزب الشعوب الديمقراطي، قد فاز بأكثر من 100 بلدية. واتبعت هذه البلديات نهجا بديلا للحكومة المحلية، إذ احتضنت المناطق المحلية بما يمكن أن يسمى "نهج الشعب". زادت المكاسب التي تحققت أيضا بعد الانتخابات التي أجريت في السابع من يونيو 2015، عندما أصبح حزب الشعوب الديمقراطي أول حزب مؤيد للأكراد يتجاوز النصاب القانوني اللازم لدخول البرلمان في تركيا ويفوز بمقاعد في البرلمان. كانت تلك المرحلة التي انطلق فيها أولئك الذين خسروا على الصعيد المحلي والوطني من أجل تبديد مكاسبنا. وتم التخلي عن عملية السلام التي بدأت في عام 2013، واختاروا بدلا من ذلك إشعال الصراع. وبذلك، قاموا بتطوير سياسات لخلق عدو جديد في أظفار الجماهير. لقد وضعوا أعينهم على المكاسب البلدية المحلية للحركة السياسية الكردية من خلال تعيين ما يمكن وصفه بشكل أساسي بالحكام الاستعماريين. قام حزب العدالة والتنمية بإقالة 94 رئيس بلدية من حزب الأقاليم الديمقراطية من البلديات التي فشل في الفوز بها في الانتخابات، وسجن كثيرين منهم أيضا. ثم تحول انتظاره إلى الرؤساء المنتخبين لحزب الشعوب الديمقراطي ونوابه في البرلمان، واعتقلهم أيضا. جرى كل هذا من أجل عرقلة عملية السلام. بدا هذا أياما مظلمة على البلاد كما ازداد القمع مع مرور كل عام. ومع ذلك، تحلى الأكراد بالصبر وانتظروا فرصتهم للإدلاء بأصواتهم مرة أخرى. طوال الوقت، شاهدوا مندهم تتحول إلى انقراض في عملية الدولة ضد المسلحين وشاهدوا بلدياتهم ينهبها الإبراهيميون الذين عينتهم الحكومة. وعلى الرغم من كل هذا، انتظروا، على أمل أن تأتي أيام أفضل بعد الانتخابات المحلية التي أجريت في الحادي والثلاثين من مارس. جاء اليوم وتم إجراء الانتخابات، وحققتنا الفوز. رغم كل القمع والعراقيل والبلطجة من جانب الحكومة، جلب لنا صندوق الاقتراع الأمل؛ لقد استعينا غالبية البلديات التي تم الاستيلاء عليها بعد انتخابات 2014. بقيت مرتبطة بشرف البشرية لأنني ملزم كطبيب بقسم أبقراط. وعلى الرغم من كل العوائق، دخلنا في مرحلة إعادة البناء. سعينا للعمل مع أهل آمد (الاسم الكردي لديار بكر)، وركزنا بشكل خاص على ذكريات المدينة. ولأن هذه الأراضي مرتبطة بجزورها، فهي لا تنسى. لهذا السبب أطلقنا عليها، باللغة الكردية "آمد مدينة البيرة والحب" - آمد، مدينة الذكريات والشغف. انطلقنا في استعادة الذكريات التي حاولت الحكومة القضاء عليها بالقوة وعلنا عن الناس من الفن والثقافة إلى الاقتصاد، ومن اللوائح البيئية إلى النسيج الاجتماعي للمدينة. ولا بد أن نكون قد نجحنا في مهمتنا، ويتضح ذلك من حرصهم على القيام بانقلاب بعد أربعة أشهر فقط. فاز

## الأحزاب السودانية تخشى استئثار الحركات المسلحة بتسيير دفة مفاوضات السلام

### غياب التوافق بين الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير



### أثام المصالح السياسية تعقد طريق السلام

وتعد الجبهة الثورية أحد مكونات تحالف نداء السودان الذي يترأسه الصداق المهدي، غير أن الخلافات تصاعدت بينهما مؤخرا، مما أدى إلى حدوث شبه قطيعة بينهما. وأوضح محمد إسماعيل شقيلة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة بحري في الخرطوم، أن ما سييسر عن مفاوضات السلام سيكون بعيدا عن قوى الحرية والتغيير، بسبب عوامل قانونية ترتبط بالوثيقة الدستورية نفسها، التي تحدد مجلس السيادة باعتباره راعيا للمفاوضات، وأخرى سياسية لها علاقة برغبة كل مكون في الحصول على أكبر قدر من المكاسب بعيدا عن الآخر. وكشف لـ "العرب" أن مجلس السيادة بتشكيله الحالي يجب أن تكون المفاوضات مباشرة مع الجبهة الأكثر فاعلية على الأرض، وهي الحركات المسلحة، باعتبارها من تحمل السلاح، بعيدا عن الدخول في تفاصيل مع القوى السياسية التي قد تتم تخفيفها جانبا الفترة المقبلة. وشدد على أن الحركات المسلحة ذاتها لا تسعى لوجود أطراف حزبية في المفاوضات الجارية، بل ستحاول الحصول على مكاسب تفوق ما حققته قوى الحرية والتغيير لئلا لها ما أقدمت عليه حينما تجاهلتها في مفاوضات الإعلان الدستوري، مستمدة قوتها من رغبة الشارع في التوصل إلى سلام يتهي حالة الفوضى الحالية. ويرى متابعون أن غياب دور ظاهر للأحزاب السودانية عن مفاوضات السلام الحالية، قد ينقلها إلى الصوف الخلفية شعبيا بعد أن كانت في المقدمة، وقد تتحول أدوارها الفاعلة، منذ خطوة النزول إلى الشارع ضد نظام الرئيس عمر حسن البشير وحتى تشكيل الحكومة الانتقالية. وذهب البعض من المتابعين للتأكيد على أن محاولات حزب الأمة القومي الحالية أو غيره من القوى السياسية لن تستطيع اللحاق بقطار التوافق مع الحركات المسلحة الذي فاتها عمليا، وأن استباق الحزب بالتواجد في القاهرة يمكن فهمه في إطار أنها من المحتمل أن تستضيف جولة بين الجبهة الثورية والسلطة الانتقالية في السودان، وقد تتحول إلى مقر لجولات عديدة من المفاوضات. وقد تصبح الحركات المسلحة صاحبة النصب السياسي الأكبر في الدعم الشعبي بعد إدراك المواطنين صعوبة الحصول على اقتصادي أو أمني من دون التوصل إلى اتفاق سلام شامل، ما يجعلها أكثر حرصا على نجاح المفاوضات كي تحقق مكاسب تتساوى وربما تفوق مع ما حققته القوى المدنية.

الإضرار بالنسيج الاجتماعي والتعايش السلمي. وترفض الأحزاب السودانية أن تستأثر الحركات المسلحة بتسيير دفة مفاوضات السلام. وتتلعل ذلك بان العديد من المنتهين إليها سياسيا يتبعون بالأساس تلك المناطق. وبالتالي فإن الدعوة لمشاركة أبناء الأقاليم المتضررة لا تنفصل عن الرغبة في وجودها كطرف أصيل في المفاوضات. ودعا حزب الأمة خلال ملتقى القاهرة إلى عقد مؤتمر للسلام الشامل وتأسيس مفوضية السلام، وإدراج كل القضايا وتأمين مشاركة كافة الأطراف المعنية، خاصة أصحاب الشأن الذين تم تخيبيهم خلال الفترات الماضية. ويقوم حزب الأمة بجهود كبيرة لتقديم نفسه كصانع للسلام في السودان.

### توافق سياسي جديد

قال حبيب سرنوب الضو، عضو المكتب السياسي لحزب الأمة، ووزير الطاقة والتعدين الأسبق بالسودان، إن الاتفاق بين الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير كان هشاً، بما أدى إلى تفكك الشراكة المشتركة، وبالتالي يتطلب البحث عن توافق آخر بين القوى المدنية والمسلحة التوافق على أرضية سياسية واحدة. وأضاف أن حزب الأمة القومي ربما يقوم بدور القائد لترميم العلاقة بين الأحزاب السودانية والحركات المسلحة، لما يمتلكه من تاريخ سياسي قام على كشف النزاعات في الأقاليم المختلفة، وقدم العشرات من المبادرات السابقة التي أجهضها نظام البشير، بالإضافة إلى مشاركة الحزب في جميع الفعاليات لتشكيل الحكومة الانتقالية.



### الصداق المهدي

على السلطة الانتقالية  
عدم القبول بحلول مشوهة  
غير قابلة للتطبيق

حقق السودان خطوات هامة في طريق التغيير وقطع أشواطاً رئيسية في مسيرة الانتقال من مرحلة نظام عمر البشير وتجاوز الغامها، لكن ما زال الطريق طويلاً والمفلسات التي تحتاج إلى تفكيك عددها كثيرة. ومن بين هذه الملفات ملف السلام في السودان. ويبدو أن الخلافات التي نشبت بين الجبهة الثورية كمثل الحركات المسلحة، وقوى الحرية والتغيير، قبل الإعلان الدستوري، ستطفي على حضور الأحزاب في الحوارات المستقبلية.

جميع النزاعات، مع الأخذ في الحسبان الخصوصيات التي يتسم بها النزاع في كل منطقة والتدخلات المحلية والخارجية.

ولم تطرح أي من الأحزاب المنضوية تحت لواء قوى الحرية والتغيير رؤاها المنفصلة الخاصة بالسلام في السودان، وبرهن فشل المشاورات الأخيرة مع الجبهة الثورية على ذلك، وكشف عدم حدوث تقدم ملموس بينهما في جولة القاهرة الشهر الماضي عن وجود مسافة شاسعة بين الجانبين. وقال الصادق المهدي إن حزب الأمة يرى أهمية أن تكون مفاوضات السلام في جوبا "هادفة إلى وضع اتفاق إطاري، يتبعه مؤتمر سلام قومي شامل يجري عقده في السودان بين الحركات المسلحة والقوى المدنية، وتمثل فيه جميع الولايات والعريقات".

وأكد المهدي، في تصريح لـ "العرب"، أن "فشل جميع مفاوضات السلام الماضية يرجع إلى أن التشاور كان يقوم على الثنائية بين الحكومة السودانية السابقة وتلك الحركات أو بعضها بشكل منفصل، الأمر الذي أفرز في النهاية حلولاً مشوهة غير قابلة للتطبيق، وهو ما يجب أن تضعه السلطة الانتقالية الحالية في حساباتها".

وأشار إلى "أن الخلافات السابقة بين الأحزاب والحركات المسلحة سببها المنافسات الحزبية التي تشتعل في أوقات المراحل الانتقالية، لكن الجميع متفق على ضرورة الوصول إلى سلام عادل وشامل، ويشكل الوصول إلى حكومة انتقالية توافقية بين القوى المدنية تمهيدا مناسباً للوصول إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف، بما العملية السياسية".

وبرأي حزب الأمة القومي أن التوصل إلى سلام لا فرق فيه بين قوى مدنية وأخرى مسلحة، ويتطلب الخروج بخطاب جديد لا يقوم على التهميش والاستعلاء العرقي الذي وظفه نظام البشير، وكان سببا مباشرا في

أحمد جمال  
صحافي مصري

في الوقت الذي كان يستعد فيه رئيس وزراء السودان للقيام بزيارته الأولى إلى جوبا بعد توقيع الحكومة المسلحة اتفاقاً إطاريًا مع الحركات السودانية، كان الصادق المهدي رئيس حزب الأمة، العضو في تحالف الحرية والتغيير، يرأس ملتقى ينظمه حزبه في القاهرة بعنوان "قضايا السلام الشامل في السودان".

وفي جوبا، حضرت السلطة الانتقالية لكن غابت القوى المدنية في المفاوضات. ويتوقع أن ينعكس هذا "التضارب" على سير المفاوضات ويعقد جهود التوصل إلى السلام الشامل المطلوب عاجلاً، خاصة وأن الأحزاب السودانية تبحث عن دورها في تحقيق السلام للحفاظ على مكاسبها السياسية. ولعل هذا الدافع هو ما يبرر انعقاد ملتقى القاهرة ويشي بان حزب الأمة القومي يسعى للقفز على بعض التطورات والبحث عن طرق وأدوات تضمن حضوره المستقبلي في المشهد الحزبي، بل واستباق النتائج النهائية لمفاوضات جوبا.

### قضايا السلام الشامل

استمر ملتقى "قضايا السلام الشامل في السودان" خمسة أيام، وانتهى الأربعاء (11 سبتمبر 2019) بإعلان جملة من التوصيات من المفترض عرضها على المفاوضات بين الحكومة والجبهة الثورية. وشارك فيه نحو ثلاثين قيادياً يمثلون ولايات دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان وشرق السودان ومنطقة أبيي.

واقصر المشاركون تقريباً على أعضاء حزب الأمة فيما لم تشارك فيه قيادات تنتمي لأي من الحركات المسلحة. وغابت هذه القيادات عن الجلسات إما لتواجد البعض منها في جوبا، أو لوجود خلافات سياسية مع حزب الأمة، على خلفية الصراعات التي نشبت بين الجبهة الثورية وتحالف نداء السودان الذي يرأسه المهدي، ويضم أحزاباً سياسية وفصائل مسلحة. وأوصى الملتقى بضرورة بلورة رؤية وطنية قومية للسلام الشامل تعبر عن التنوع وتتصهر فيها الروابط الإثنية والعرقية والثقافية والسياسية، كعنصر أساسي في وضع السياسات والتشريع، وأن تصبح إطاراً حاكماً